النزاعات الإثنية
في أفريقيا وطرق إدارتها

Ethnic conflicts in Africa and ways to manage

الكلمة المفتاحية : **النزاعات الإثنية**

أ.م.د خلود محمد خميس

مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية – جامعة بغداد

Assistant professor. Dr. Kholoud Mohammed Khamis
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: dr.amerhashim@yahoo.com

ملخص البحث

إذا كانت استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تمثل الإطار العام الذي تنطلق منه النظم الحاكمة في تعاملها مع مطالب الجماعات الإثنية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بمثابة الأبنية التي تتم عبرها عمليات التفاعل والتجاوب مع مطالب الجماعات.

فالنظم الحاكمة توظف السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الاغراض أو الاهداف وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فإنه لن يقدر له الحفاظ على استمراريته في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها الأمر.

من جهة أخرى نرى أن فاعلية مطالب الجماعة تعتمد على حجم الجماعة الإثنية وطموحات نخبتها ودرجة تماسكها وتركزها الإقليمي وحظ اقليمها من الغنى والفقر حيث يمكن القول أن ثمة علاقة طردية بين كل عنصر من تلك العناصر وفاعلية مطالب الجماعة الإثنية.

المقدمـــــة

لقد ظهر مفهوم الجماعة الإثنية في الأساس لأجل التحايل على الدلالات اللغوية المباشرة لمفهوم الأقلية التي تشير إلى القلة العددية، وكذلك على ميراثه التاريخي الذي يشير ولو بطريقة لا شعورية في التراث الغربي إلى مفهوم التعصب العنصري بمعنى إعلاء شأن من يمثل الأصل القومي والتمييز ضد من لا يمثله ومن ثم التشكيك في صدق انتمائه .

لذلك فإن مفهوم الجماعات الإثنية قد يتسع خصوصاً مع الاختلاف في تحديد نطاقه ليشمل كل أشكال التمايز لتعبر بذلك الجماعة الإثنية عن خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة، كما أنه قد يضيق ليقتصر على التمايز العرقي دون سواه. وهنا قد يقع نوع من الفصل التعسفي بين مفهوم الجماعة العرقية *Ethnic Group* بمعنى تلك الجماعة التي تتميز بمجموعة من التقاليد الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، ومفهوم الجماعة العنصرية *Racial Group* بمعنى تلك الجماعة التي تتمتع بمجموعة من الخصائص البيولوجية، وذلك على الرغم من أنه في صحيح اللغة العربية ليس ثمة فارق يذكر بين مفهومي العرق والعنصر فكلاهما يشير إلى الأصل، علاوة على أنه في ظل امتزاج الدماء واختلاط العروق يصعب الحديث عن جماعة عرقية نقية.

لقد حدثت جميع انواع الصراعات الإثنية السياسية في أفريقيا منذ عام ١٩٤٥،حيث كانت المنافسة على النفوذ السياسي وتوزيع الثروات الاقتصادية بين الائتلافات المتعددة والطوائف غير المستقرة ولحد اليوم فإن هذه النزاعات الإثنية لم تحل سواء التي تعلقت بتقسيمات الحدود والتي تتعلق بالكيفية التي قامت بها الحكومات الأفريقية بإدارة تلك النزاعات ووضع الحلول لها بعيدا عن إطار العنف المسلح.

حيث تقوم فرضية الدراسة على (أن مطالب الجماعات الإثنية دالة في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ،حيث أن قدرة الجماعة الإثنية وعوامل فاعليتها دالة في مخرجات النظام ودرجة ثباتها بشان مطالب تلك الجماعات).

ومن هنا تم تقسيم الدراسة إلى مدخل تمهيدي في إطار نظري مفاهيمي حول مفاهيم النزاع والصراع والاثنية وكذلك ثلاثة مباحث لأجل اثبات الفرضية ومعالجة الموضوع نظرياً مع اعطاء العديد من الامثلة حول الموضوع والتي تخص النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية وبالشكل الأتي :

مدخل تمهيدي :إطار نظري مفاهيمي

المبحث الاول : النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية (الأسباب والتداعيات).

المبحث الثاني: آليات وطرق إدارة النزاعات الإثنية داخل أفريقياً.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لإدارة الصراعات الإثنية داخل القارة في ضوء التدخل الإقليمي والدولي.

مدخل تمهيدي : إطار نظري مفاهيمي

منذ استخدام مفهوم الجماعة الإثنية لأول مرة عام ١٩٠٩، صار أحد أكثر المفاهيم خلافية حيث تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة فرعية أو أقلية، والتعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين باعتبار أن من الشعوب من يملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولته المستقلة، فالجماعات الفرعية قد لا تكون في حقيقتها إلا أمماً بذاتها وإن لم يعترف المجتمع لها بحقها في التمايز عنه من منطلق استيعابه لمختلف الأقليات وصهرهم في بوتقة واحدة، لذلك هذا الامتزاج في العرق والدم وبعد حصول العديد من التغييرات والتطورات السياسية العالمية أدت إلى حدوث العديد من النزاعات بين تلك الاعراق بسبب الانقسامات التي حدثت على تلك القبائل نفسها نتيجة السيطرة الاستعمارية على الكثير من دول العالم ولاسيما دول العالم الثالث خاصة الدول الأفريقية ،مجال دراستنا.

وهنا لابد لنا من التفريق بين معاني عديدة كالنزاع والحرب وما يهمنا هنا هو النزاعات الإثنية والتي تختلف عن الحرب بمستوياتها المختلفة الوطني والإقليمي والدولي كما وتختلف عن

النزاعات الحدودية وحتى عن الحرب الطائفية التي تحدث في بلد معين، وهنا يمكننا التطرق لتلك التصنيفات وبالشكل الأتي :

١ـــ الحرب: تعد من الظواهر التي لازمت المجتمعات البشرية منذ القدم وإلى اليوم الحاضر، حيث يشهد عالمنا العديد من الحروب وبأسلحة متطورة ومتنوعة كما لا توجد دلائل وبراهين اليوم توحي بأن العالم سيشهد نهاية لهذه الحروب، فظلت الحرب بنظر العديد من المحللين والكتاب والباحثين على أنها حالة ملازمة للبشرية أي ما زال البشر موجودين فإن الحرب ستبقى، لأن البقاء أساسه الصراع بين المجموعات البشرية سواء على الموارد الاقتصادية أو السيادة والنفوذ، وكما يقول (كارل فون كلاوز فيتز) وهو من ابرز من كتب في موضوع الحرب في العصر الحديث بأنها (نزاع المصالح الكبيرة الذي لا يحل إلا بالدماء)[١]. إلا أن أول من صنف الحروب هو (افلاطون) والذي قسم أو صنف الحروب إلى نوعين أهلية وخارجية بناءً على الروابط والعلاقات التي تربط بين المتحاربين .

أما التعريف الذي اطلقه (جونسون) للحرب فإنه يعطي لمفهوم الحرب أبعاداً مختلفة، فهو يرى بانها (نزاع مسلح بين جماعات سكانية يمكن عدها وحدات عضوية كالقبائل والاحزاب الدينية أو السياسية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية أو بين وحدات سياسية مثل الدول) وهذا التعريف يتسم بشموليته فهو يتناول كل سلوكية نزاعية تلجأ اليها جماعة بشرية[٢]. وهنا لابد من توضيح معنى الصراع لأجل الخروج من التداخل الذي قد يحصل بين مفهومي الحرب والصراع فالأخير يعني (بأنه موقف ينشأ نتيجة التناقض في المصالح أو القيم، بين اطراف تكون على وعي وإدراك بهذا التناقض مع توفر الرغبة لدى كل منهما للاستحواذ على وضع لا يتوافق بل وربما يتصادم مع رغبات الاخرين)[٣].

أما (ستيفن سبيفل) فعرف الصراع بوصفه شكلاً من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها، أما أستاذنا الدكتور (مازن الرمضاني) فعرفه، (بأنه انعكاس لعلاقة تفاعل منسق بين جانبين تتميز أنماط سلوكهما بالإصرار على تحقيق اهداف محددة تتصف بكونها متعارضة).

وهذا لا يعني أن كل صراع ينتهي إلى حرب بل أن الكثير من الصراعات قد تدفع اطرافها إلى حافة الهاوية لكنها لم تتحول إلى حروب لاسيما إذا كانت هنالك سيطرة على إدارة هذه الصراعات، وعليه فأن الحرب تؤشر حالة الفشل في إدارة الصراع ووصوله إلى حالة استنفاذ الوسائل غير العنيفة لإدارته أو حله.

٢ــ النزاع : فماذا يعني وهل يقترب من الصراع، فهو يؤشر حالة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو اكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره، فالنزاع ينطوي على عملية تفاعل بين طرفين في الاقل وتختلف اشكال هذا التفاعل حسب طبيعة العلاقة بين هذه الاطراف، فليس كل نزاع يدل على أنه حرب ذلك أن هنالك مثلاً نزاعاً دبلوماسياً حول قضية معينة أو اكثر وهذا النوع لا يحتاج إلى استخدام القوة العسكرية أو اللجوء إلى العنف كما أن هنالك نزاع قانوني ونزاعات أخرى في مختلف اوجه العلاقات بين طرفين أو اكثر.

وبالتالي فإن حالة الصراع والنزاع بين الافراد التي تصل إلى حد استخدام العنف لا تسمى حرباً وذلك لأن الحرب يشترط قيامها أن تكون حائزة على قدر معين من التنظيم كما أنها وسيلة لتنفيذ القرار السياسي حين تعدم الوسائل الاخرى.

وهنا تكمن الصعوبة في استخدام معيار واحد ودقيق للتمييز بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية وهذا التداخل واضح بين هذين النمطين من النزاعات وخاصة في المجال السياسي، فقد اضحت الحروب الأهلية في أحيان كثيرة انعكاساً للنزاعات الدولية وكذلك تحولت العديد من الحروب الأهلية إلى حروب دولية أو حروب بالنيابة تدار من قبل اطراف محلية لصالح اطراف خارجية.

المبحث الأول

النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية

(الأسباب والتداعيات)

بدأت النزاعات الإثنية بالحدوث في القارة الأفريقية بعد تقسيم القارة الأفريقية خلال مؤتمر برلين ١٨٨٤ــ ١٨٨٥، فهذا المؤتمر قسم القبيلة الواحدة إلى قسمين بل إلى ثلاثة اقسام احياناً فكان ترسيما اعتباطي وكيفي للحدود السياسية بين الدول الأفريقية من قبل القوى الاستعمارية فتلك القوى عمدت للتقسيم بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها دون أي اعتبار لمصلحة الشعوب والقبائل الأفريقية وتوزيعها السكاني ، فأدى هذا التقسيم الاستعماري الاعتباطي للحدود إلى تمزيق القارة الأفريقية، إذ أن بريطانيا وحدها عملت على تجزئة مستعمراتها في أفريقيا إلى (١٤) جزءاً، أما فرنسا فقد عملت أكثر من ذلك، وحتى الإقليم الواحد كالصومال تجزأ إلى خمسة أقسام وهي : صومال انجليزي وآخر فرنسي وثالث ايطالي ورابع كيني وخامس اثيوبي، كما جزأ الاستعمار زنجبار إلى أقاليم تنجانيقا وكينيا وزنجبار، وجزأ سلطنة (سكتو) إلى أقاليم نيجيريا ومالي وبنين والنيجر، لدرجة أن القبيلة صارت موزعة بين عدة دول كقبيلة الطوارق التي توزعت على النيجر ومالي وليبيا والجزائر والمغرب ومصر وبوركينا فاسو و موريتانيا.

وخلال هذا المبحث سنقوم بتقسيم أسباب حدوث النزاعات الإثنية إلى العديد من الأسباب وبالتالي اسفارها عن العديد من التداعيات.

المحور الأول : أسباب حدوث النزاعات الإثنية

عند النظر إلى طبيعة المجتمع الافريقي وبإمعان يمكننا أن نجد هنالك الكثير من الأسباب التي أدت وما زالت لحدوث النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية والتي يمكن تناولها بالشكل التالي:

أولاً :أسباب تاريخية

حين منحت الأمم المتحدة الاستقلال للدول الأفريقية لم تفرض شرطها في الرجوع إلى الحدود الأصلية بل جعلت هذا الحق من ضمن اختصاص المنظمة الاقليمية إلا وهي منظمة الوحدة الأفريقية والتي اعترفت بشرعية الحدود الاستعمارية وعدم المساس بها أو تغييرها، ففي أول اجتماع لمجلس وزراء المنظمة والذي سبق مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية التأسيسي والذي عقد في أديس أبابا عام ١٩٦٣م، حيث تم الاتفاق على الاعتراف بالحدود القائمة واحترامها، مع وجود إمكانية تعديل هذه الحدود عن طريق التفاوض، إلا أن الاتجاه الذي كان سائداً هو الإبقاء على الحدود كما هي دون أي تغيير، وقد عبر أكثر من رئيس دولة ممن حضروا المؤتمر عن هذا الاتجاه، على الرغم من أن هذا المبدأ لم يذكر صراحة في ميثاق المنظمة، إلا أن الميثاق أشار في ديباجته إلى تعهد الدول الأعضاء بالحفاظ على الاستقلال الذي تم الحصول عليه والمحافظة على سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، كما جاء في المادة الثالثة للميثاق والتي تحكم علاقة الدول الأفريقية والتي نصت على: (٤)

١- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .

٢- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها .

وهذا يعني أن الأسباب التاريخية تعد أسباباً موروثة والحالات التي أحدثها الوضع الاستعماري من تغيير غير طبيعي أو تدريجي في العلاقات، والتي غذت بدورها العداءات العرقية بل أيضا الهزيمة التاريخية والتعرض للإبادة .

وتلك الظاهرة نشأت بين أغلب الدول الأفريقية كصيرورة انعكاسية للدول الاوربية الاستعمارية فقد تم فرض الدولة بشكل مباشر على الشعوب القبلية والرحالة والتي لم تكن السياسات عندها تتجه نحو مجال اقليمي مؤسس، فقد احدث الاستعمار الاوربي فضاءات مسيسة جديدة داخل تراتيبات اجتماعية معقدة قائمة على العرق (البيض أسمى من السود) والدين (الدين المسيحي اسمى من غير المسيحي) والقبيلة (قبيلة اسمى من أخرى) الأمر الذي نتجت عنه ممارسات جديدة للهيمنة والتبعية وهذا يوصلنا إلى حقيقة مهمة وهي نشأة هذه الدول لا تعكس التطور الطبيعي للتنظيم السياسي لهذه الدول.

وتلك نجدها وبشكل واضح في الصراعات التاريخية، التي حدثت في رواندا بين قبيلتي الهوتو والتوتسي والتي تمتد في جـــذورهـــا إلى القرن الرابع عـــشر، عندما وفدت إلى المنطقة المعروفة اليوم باسم رواندا و بورندي جماعات من التوتسي قادمة من أثيوبيا وبحسب ما تذكره المصادر التاريخية*، فسرعان ما سيطر التوتسي على الرغم من إنهم أقلية على الأغلبية من شعوب الهوتو وفرضوا عليهم نظاماً إقطاعياً متسلطاً وكان على كل فلاح من الهوتو أن يقتطع جزءا من محصوله لتقديمه إلى الحكام من التوتسي إلى جانب قيامه بالعمل سخرة متى يطلب منه ذلك، كما واستخدم التوتسي آليات العقاب الجماعي التي تمثلت في اغلب الأحيان بإبادة قرى بأكملها كان يقطنها الهوتو[٥] فالاضطهاد الذي تعرض له الهوتو أدى إلى مطالبة مثقفي الهوتو منذ بداية خمسينيات القرن الماضي بإجراء إصلاحات أساسية رفضها التوتسي مما أدى إلى قيام الهوتو بانتفاضة عام ١٩٥٩م والتي كانت واحدة من اكبر المذابح العرقية في التاريخ الأفريقي إذ أودت بحياة مئة ألف من أبناء التوتسي، فضلا عن هروب حوالي مائتا ألف منهم إلى أوغندا والبلدان المجاورة[٦]. ولم يكن انتصار الهوتو مقبولاً لدى التوتسي الذين شكلوا منظمة للعصابات تدعى (كوكروج) مقرها في بورندي (والتي معظم سكانها من التوتسي) ففي الأول من كانون الأول من عام ١٩٦٣م هاجم الكوكروج رواندا في محاولة للقيام بانقلاب إلا أنه تم القضاء على هذا الهجوم[٧]. وعليه يمكن القول بأن الصراع التاريخي بين الهوتو

والتوتسي واعتبارات الانتصار والخسارة لعبت دوراً في تأجيج النزاع الاثني في رواندا على المدى المستقبلي .

إلا أن النزاعات الإثنية ازدادت في مستوياتها واعدادها لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة في الدول الأفريقية والتي تأثرت بثلاثة عوامل جيوسياسية هي :

١ــ نهاية الحرب الباردة، فقد ظلت القوتان الاعظم طيلة مرحلة الحرب الباردة تحافظان وبشكل تكلفي على الانظمة ذات الاسس الضعيفة وحمايتها كحلفاء محتملين عبر دعمها بالسلاح أو عبر بنى السلطة القائمة على الايدولوجية التي تحافظ على وحدة الدولة سليمة عبر القوة .

٢ــ تركة الانظمة الاستعمارية التي عملت لمدة طويلة على تدمير البنى الاجتماعية والتقليدية لكنها لم تعوضها بما فيه الكفاية بالبنى الغربية وبهوية فاعلة كدولة جديدة .

٣ــ العمليات العامة للتحديث التي شجعت الحركية الاجتماعية والجغرافية لكن لم تواكبها بالمقابل عمليات بناء الامة القادرة على اقامة الدولة على اساس ثابت .

ثانياً :أسباب سياسية وثقافية

وتعد هذه من أهم الأسباب الأساسية والرئيسة لأثارة النزاعات الإثنية داخل الدولة، وبما يعنيه ذلك أن انتصار مجموعة واحدة في الانتخابات يعني أن قبيلة واحدة سوف تحكم البقية، وتحت هذه الظروف يكون من الصعب على المجموعات العرقية الأخرى الخاسرة أن تقبل بنتائج الانتخابات لأنها تشعر بان مصالحها لن تخدم ضمن أمة حكمت من قبل منافستها ولذلك يبدأ الانشقاق والذي قد يؤدي إلى تقسيم الدولة، فعلى الرغم من أن الانتخابات تمثل العنصر الجوهري للديمقراطية، إلا إنها تشكل في الوقت نفسه مخاطراً أيضاً، فالانتخابات قد تضمن تمثيل فئات المجتمع المختلفة، إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى هيمنة مجموعة واحدة على جماعات الأقليات، مما يترك هذه الجماعات مستبعدة لاسيما في المجتمعات التي تتحول بعد أن

تشهد حرب داخلية و التي عادةً ما تكون مقسمة للغاية وتشهد استقطاب على أساس الهويات الفرعية .

فأفريقيا تشهد ما يعرف بـــ (التصويت العرقي)، إذ أن هنالك نسبة قليلة جداً (اقل من ٢%) يصوتون لمصلحة زعماء لا ينتمون لجماعتهم، وعليه فإن القبيلة أو الإثنية أو الديانة التي تمتلك رأس مال بشري اكبر في تلك الدولة سوف تنجح في أي انتخابات تجري في تلك الدولة، لأن التغيير الديمغرافي يكون بطيئاً عادةً ، وهذا يعني أن التصويت في الانتخابات يقوم على أساس عرقي أو إثني أو ديني وليس على أساس البرامج الانتخابية للأحزاب والتي تتيح للحزب الذي يمتلك برنامج انتخابي أفضل الوصول إلى السلطة .

ومع وجود التعدد العرقي والاثني داخل القارة الأفريقية والذي يصل إلى أكثر من (١٥٠٠) عرق بشري وأكثر من (١٠٠٠) لغة ولهجة، فضلاً عن احتوائها على الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام ، المسيحية ، اليهودية) إلى جانب الأديان المحلية القديمة[٨].

فهذه الطبيعة التعددية للقارة الأفريقية انعكست على معظم دولها حيث أن هذه الدول تعيش حالة موزائيكية وفسيفسائية من الأعراق والقبائل والإثنيات واللغات والديانات ، فعلى سبيل المثال نجد أن ساحل العاج تتكون من ستين مجموعة عرقية محلية يمكن جمعها في سبع جماعات رئيسة بتجميع المجموعات الصغيرة على أساس الثقافة المشتركة والخصائص التاريخية ويمكن أيضا إعادة تقسيمها إلى أربعة أقاليم ثقافية رئيسة هي مجموعة غرب الأطلنطي أو أكان (*AKAN*) أو شرق الأطلنطي (*KRU*) ثم الفولاتيك والماندي، كما أن التعددية اللغوية في البلد تعكس تنوع المجموعات السكانية المشار إليها، ويمكن تقسيم المجتمع لغوياً إلى أربعة أقاليم لغوية، تعد أقاني وباولي إلى حد ما أكثر إنتشاراً في الجنوب أما الماندي والسنوفو فهي أكثر إنتشاراً في الشمال وتستخدم أيضاً في بعض المناطق التجارية في الجنوب، ومعظم العاجيين يتحدثون لغتين على الأقل بطلاقة ولكن لا وجود للغة افريقية جامعة في البلاد. وتعد الفرنسية اللغة الرسمية وتستخدم في كل أنحاء البلد تدرس اللغة العربية في المدارس الإسلامية القرآنية التي يكثر انتشارها في الشمال ويتحدثها بعض المثقفين والمهجرين من لبنان وسوريا، ولكن

الإنجليزية غير شائعة حتى في أوساط المتعلمين. أما بالنسبة إلى الأديان فان هنالك (١١) ديانة في ساحل العاج وهي الإسلام، الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، الكنسية البروتستانتية فضلاً عن بعض الديانات التقليدية، تشمل (المجموعة البروتستانتية الكنسية السبعية، التجمعات الإلهية، الكنيسة الباتستية الجنوبية، اتحاد الكنائس الأسقفية للخدمات والعمل في ساحل العاج، وحدة الكنائس، شهود يهوي، كنسية القيامة، الكنسية الميثودية لساحل العاج، كنسية بينت كوستال لساحل العاج، كنسية اليوربا الأولي، كنيسة البعثة الإلهية الدولية، بعثات الكنائس الباتستية). وكما تشمل الأديان الأخرى البهائية والبوذية وكنيسة الرسول بابا نوفيه (ديانة توفيقية وجدت في البلاد عام ١٩٣٧ وتجمع بين المعتقدات المسيحية والمعتقدات التقليدية وتهتم بالتقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في القارة الأفريقية، الكنيسة المسيحية، البوسنيمية (ديانة تقليدية لعرقية الاكان) ، ليمدوم المسيح (مجموعة كنسية صغيرة مجهولة الأصل)، ديانة الاكناكر (ديانة توفيقية وجدت في نيجيريا عام ١٩٦٥م وترى أن وفاة الإنسان تمثل عقبة في زيادة مؤهلاته الإلهية وحركة الراليات) ومعظم المجموعات الدينية هنا ذات ارتباط بالمجموعات الدينية الأمريكية. (٩)

إن التعددية الإثنية تلعب دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في الدول المختلفة، الأمر الذي يثير الكثير من المشكلات النظرية والعملية على المستويين النظري والتطبيقي .

وعن التعددية الإثنية في نيجيريا فيعطينا مثالاً آخر لتأجج النزاع الاثني داخل المجتمعات الأفريقية أما من خلال النظر وتحليل الداخل النيجيري فنجد أن النزاع الإثني في نيجيريا لايعود إلى سبب واحد وإنما إلى تفاعل أسباب عدة منها :

١ــ نظرية الحرمان النسبي : هذا الشعور بالحرمان الذي يؤدي إلى الإحباط ومن ثم اللجوء إلى استخدام العنف كما هو الحال مع ميليشيا مؤتمر شعب اودوا (*opc*) وهي منظمة اجتماعية وثقافية تابعة لليوربا تأسست سنة ١٩٩٥، حيث كان السبب في إنشاء هذه الميليشيا يكمن في مجموعة من الهواجس تتمثل بالتهميش السياسي والفقر والبطالة والفساد على مستوى الدولة .

٢ـــ العلاقة بين التحديث والفوضى السياسية : حيث أن اتساع التعليم وزيادة أعداد المتعلمين دون أن يقابل ذلك زيادة في مستويات الفرص الاقتصادية خصوصاً في المدن الحضرية لاغوس – اونيتشا – ابادان – كانو – كادونا ، قد يؤدي إلى جنوح الشباب العاطلين عن العمل إلى الجريمة.

ثالثاً : أسباب اقتصادية.

من الناحية الاقتصادية لعب الحكام الأفارقة دورا ليس بالقليل في اثارة النزاعات الإثنية داخل دولهم والامثلة امامنا كثيرة منها (ما حدث في الكونغو زائير حيث انفرد موبوتو بالسلطة واستحوذ على المال العام ، فمصادر الثروات في جمهورية الكونغو كانت تتجه إلى جيوب موبوتو وعائلته وعشيرته، بحيث لم تنفق أية اموال طيلة استلامه السلطة وعلى مدى أربعة عقود لترفيه وتطوير الشعب الكونغولي . أما سيراليون فقد عطل الرئيس (ستيفنس) الذي حكم البلاد من عام ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٨٥ دولة سيراليون من اجل تقوية سلطنته الخاصة داخل فوضى متنامية، وكذا الحال في ليبيريا فكان الجشع الكبير لرؤسائها (صامويل دو وبرانس جونسون وتشارلز تايلور) العامل الحاسم في تعثر الدولة وزيادة حدة النزاعات الإثنية، أما الصومال، فكان للرئيس سياد بري الدور الحاسم في اثارة النزاعات الإثنية منذ توليه السلطة و انهيار الدولة في الصومال عام ١٩٩١.

أما زمبابوي فقد قاد الرئيس (روبرت جابرييل موجابي) الدولة إلى حافة الانهيار بسبب حكمه الاستبدادي واستنزافه لموارد الدولة واعاقة الاستثمار الداخلي والخارجي وافساد القضاء فخلال عام ٢٠٠٠ قاد بلاده نحو مجاعة حقيقية[١٠].

المحور الثاني : التداعيات :

لقد أدى استمرار النزاعات الإثنية في اغلب الدول الأفريقية إلى وصفها بالدول المتعثرة أو التي تعاني الازمة الوطنية من خلال الصفات التي اتسمت بها معظم الدول الأفريقية ومنها :

١ــ العنف الدائم: فالحدة المطلقة للعنف لا تحدد وحدها تعثر الدول الأفريقية بل الخاصية المستمرة لهذا العنف مثل (انجولا، بورندي، الصومال، السودان) كما أن اتجاه أي عنف ضد الحكومة أو النظام القائمين والخاصية الشديدة للمطالب السياسية والجغرافية من اجل اقتسام السلطة أو الاستقلال هو الذي برر استخدام العديد من الوسائل لإثارة النزاع الاثني وبالتالي جعله محددا مهما للدولة المتعثرة في أفريقيا .

٢ــ الحرب الأهلية : فكثير من حالات النزاعات الإثنية الداخلية اخذت شكل الحرب الأهلية حيث اخذت تداعياتها تظهر على شكل تراجع مستويات المعيشة بشكل كبير كما حدث في الصومال حيث تنهار البنية التحتية للحياة العادية ويتغلب جشع الحكام على مسؤولياتهم في تحسين ظروف شعوبهم وهنا تكون الحرب الأهلية الملاذ الاخير وتوضح صورتها في العداء الاثني أو الديني أو اللغوي أو أي عداء اخر بين المجموعات المكونة للمجتمع. وهذا يأتي نتيجة سعي تلك الجماعات الإثنية نحو الاحتفاظ بخصوصيتها الإثنية داخل المجتمع متعدد الإثنيات مع المطالبة بالمساواة بين الجماعات المختلفة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية، فتنطلق الجماعات الإثنية المطالبة بالتعددية من ادراك أن البديل أما أنه فادح الثمن حضارياً أو غير ممكن سياسياً، لذا يتمحور نضالها السياسي حول الحصول على اعتراف الاغلبية أو الجماعات الإثنية الاخرى بمشروعية الاختلاف والتنوع الاثني وحينما تفشل تلك الجماعة في الحصول على اعتراف الاغلبية بمبدأ التعددية فإنها قد تلجأ إلى اعلان التمرد والعصيان وتمارس العنف المسلح ضد النظام القائم، كما حدث في جنوب السودان، وجماعة الايبو واليوروبا في نيجيريا والجماعات القومية في اثيوبيا والهوتو في رواندا وبورندي[١١].

٣ـــ ظهور التناقضات والاختلافات بين الجماعات الإثنية والعرقية، والتي تظهر في العديد من الدول الأفريقية المتعثرة والضعيفة وطنيا والتي تتصف بتفاوت كبير بين المالكين وغير المالكين وبالإضافة إلى وجود الجماعات غير المتجانسة من المصالح الإثنية والدينية واللغوية.

٤ـــ العجز عن مراقبة الحدود وهي بذلك تكون عكس الدول القوية حيث لا تستطيع الدولة المتعثرة مراقبة حدودها لأنها تكون قد فقدت سلطاتها على الاجزاء الكبيرة من الاقليم حيث تكون ممارسة السلطة الرسمية محدودة بشكل كبير في عاصمة الدولة أو في منطقة عرقية محددة أو اكثر ففي الواقع فإن مدى الامتداد الجغرافي للدولة الذي تمارس عليه الحكومة مراقبتها بشكل حقيقي يعد احد معايير اتساع تعثر الدولة[١٢].

٥ـــ نمو العنف الاجرامي حيث يعد تكاثره احد مؤشرات تعثر الدولة، فحين تضعف سلطة الدولة وعندما تصبح الدولة في مرحلة سيادة الاجرام من خلال قمعها لمواطنيها فإن الفوضى العامة تصبح سيدة الموقف، إذ تسيطر العصابات والجماعات الاجرامية على شوارع المدن وتنتشر أكثر فأكثر تجارة الاسلحة والمخدرات، فيكون من الطبيعي في مثل الحالة لجوء المواطنين لحماية انفسهم إلى زعماء الميليشيات أو الوجهاء الاقوياء الذين يجسدون النظامين الاثني والعشائري، ففي الكونغو على سبيل المثال تحولت الميليشيات العسكرية إلى عصابات مسلحة للنهب وشرع الضباط في الاعمال التجارية لحسابهم الخاص مستعملين الوحدات العسكرية في استغلال اراضيهم ، وانطبق الحال على ليبيريا.

وهنا نستطيع القول أن الاثار السياسية لظاهرة التعددية الإثنية يصعب دراستها منفصلة عن واقع تفاعلها مع ممارسات النظام السياسي أو بعزلة عن الإطار الاقتصادي الاجتماعي الذي توجد فيه.

المبحث الثاني
آليات وطرق إدارة النزاعات الإثنية

ومما لاشك فيه أن الوضع الاثني المعقد ينعكس سلباً على صعيد بناء دولة يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي / القيمي أو الاستقرار السياسي ، ذلك أن التعددية الإثنية، داخل الجماعة الوطنية الواحدة (سكان دولة ما) لابد أن تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى.

حيث يمكن القول أن اساليب إدارة التعددية الإثنية قد خضعت لاختيارات سياسية واعتبارات ايدولوجية مختلفة ،اسفرت عن تنوع واختلاف في طبيعة تلك الاساليب على نحو القى بظلاله على الرضاء والقبول السياسي من جانب الجماعات الإثنية في المجتمع المعني وعلى الاستقرار الداخلي للنظام السياسي في هذا المجتمع .

ففي ظل وجود جماعات إثنية عدة (أغلبية واقليات) داخل الدولة الواحدة، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية، وما يترتب عليها من ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء للوطن أو للجماعة الوطنية الشاملة، ولا تسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته السلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية، أو أن تقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات بهذه الجماعات والأقليات الإثنية، ومتى ما سنحت الفرصة لها، إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي، مما يؤدي بالمقابل إلى قيام النظام السياسي باستخدام القوة في مواجهة ذلك الأمر الذي قد يفجر حرباً أهلية أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة بما ينعكس وبشكل خطير على وحدتها الوطنية أو مصالحها العليا[١٣].

وهذا ما نراه في العديد من حالات التمرد والانفصال والحروب الأهلية في أفريقيا (رواندا، بورندي، تشاد، نيجيريا) حيث أن ولاء الأفراد يكون للقبيلة وليس للدولة ومن ثم يفضلون الانخراط في أعمال العنف التي قد تؤدي إلى انهيار الدولة طالما أن ذلك قد يحقق مصالحهم الإثنية والقبلية الضيقة .

وهنا وفي محاولة لمعرفة أهم الاليات التي يمكن من خلالها السيطرة أو إدارة تلك النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية سوف نحاول ادراج بعضا من تلك الاليات ومنها :

أولاً: اليات داخلية (الحكومة)

إن فقدان الحقوق الانسانية للاحترام كان على مر العصور سبباً في انهيار المجتمعات واشتعال الحروب وقد تمخضت كل ثورة سياسية واجتماعية عن اعلان لحقوق الإنسان ولذلك اصبحت عظمة الدولة وتقدمها يقاسان بمدى احترامها لمباديء حقوق الانسان وتوفير الضمانات القانونية والعملية لها.

وهنا يأتي دور النظام السياسي وموقفه من التعددية الإثنية حيث يعد واحداً من أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع وذلك من خلال التعرف على مدى حياد النظام أو عدم حياده بين اطراف الصراع حيث يرى البعض أن الإثنية تصبح مشكلة سياسية عندما تتبلور الجماعات في صورة اقطاب، لأن البناء السياسي يجعل من الصعوبة المساومة بين تلك الجماعات، وقد فشلت الكثير من الدول في تحقيق حاجات مواطنيها الاقتصادية في الوقت الذي اتبعت فيه اساليب الحكم الفردي وما نجم عنها من قمع الحريات وانتهاك الحقوق[١٤].

فالجماعات المتمردة لا تمتلك في الغالب القدرات التي تمتلكها الحكومات ولذلك فإنها تلجأ إلى دولة مجاورة ويتخذونها قاعدة لانطلاق عملياتهم وبذلك فإنهم سيفلتون من قبضة السلطة القضائية في بلادهم ويخفضون التكاليف والخسائر بشكل ملحوظ، ولهذا فإن الدولة تكون قادرة على مكافحة التمرد في الداخل أكثر منه عندما يكون في الخارج لأن محاولة الدولة القضاء على التمرد ضمن حدود الدولة المجاورة يثير ثلاث مسائل ومنها:

١-أن الهجوم على المتمردين في الدولة المجاورة سيؤدي إلى عدم تقبل حكومة هذه الدولة لهذا التدخل وتعتبر ذلك انتهاكا لسيادتها مما قد يؤدي إلى اندلاع حرب بين الدولتين .

٢-أن تكاليف الغزو في الخارج ستكون اكبر من تكاليف القضاء على التمرد في الداخل ، بسبب قلة المعرفة بأوضاع الدولة المجاورة كالتضاريس والسكان ، وصعوبة جمع المعلومات .

٣-التعرض لإدانة الأمم المتحدة لانتهاك سيادة بلد آخر .

فلابد أن يكون لكل نظام سياسي استراتيجية خاصة به لإدارة التعددية الإثنية والتي يمكن أن تكون على نوعين هما :

١ـــ الاستراتيجية التساومية لإدارة التعددية الإثنية والتي يمكن أن تستخدم من خلالها العديد من الاليات :

ـــ استراتيجية الاستيعاب والدمج (ويكون عن طريق الاستيعاب بأنواعه الثقافي والمادي والمؤسسي).

ـــ استراتيجية اقتسام السلطة والتي يقصد بها صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع حيث يحظى كل طرف بجانب أو نصيب من المشاركة في الحكم على نحو يخفف من مخاوف الاقليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحرفي لنظام حكم الاغلبية ،كما حدث داخل اثيوبيا عام ١٩٩٣ وجنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩١ .

٢ـــ الاستراتيجية القسرية لإدارة التعددية ،والتي تتجسد اشكالها في :

ـــ استراتيجية الهيمنة والتي تعني الاستيعاب في صورته القسرية خاصة في حالات استخدام سياسات الاخضاع أو العزل والتطويق في مواجهة الجماعات المناوئة للنخب الحاكمة .

ـــ استراتيجية التطهير الاثني والتي تعد واحدة من اقسى واقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الإثنية عبر كافة العصور .

ثانياً: آليات اقليمية (الاتحاد الافريقي)

على الرغم من عدم النص الصريح من جانب منظمة الوحدة الأفريقية على ضرورة احترام الدول الأفريقية لحدود بعضها البعض كما خططها الاستعمار إلا أن وريثها الاتحاد الأفريقي قد نص على ذلك صراحة في مادته الرابعة الخاصة بالمبادئ في الفقرة (ت) على ((احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال)). كما أقر هذه الحدود البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الأفريقي الذي اقره مؤتمر قمة الاتحاد في ديربان في دولة جنوب أفريقيا في يوليو ٢٠٠٢م حيث جاء في مادته الرابعة الخاصة بالمبادئ في الفقرة (ذ) على ((احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال))[١٥].

ثالثاً: آليات دولية (الأمم المتحدة)

إن بعض القرارات التي اصدرتها الأمم المتحدة ولاسيما من خلال مجلس الامن معظمها لم تكن في صالح الشعوب التي حدثت فيها انتهاكات لحقوق الانسان، ولنعود قليلا إلى حقبة الستينات والسبعينات من القرن المنصرم فنجد أن فرض العقوبات الاقتصادية خلال عامي ١٩٦٦ــ ١٩٦٨ بموجب قرار مجلس الامن للأمم المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على نظام الاقلية البيضاء في روديسيا معتبراً أن المساس بحقوق الانسان يشكل تهديدا للسلم ، كما قرر ايضا عام ١٩٧٧ الحظر العسكري على نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا[١٦].

فعلى الرغم من اعلان مجلس الامن الدولي بان يكون شهر كانون الثاني ٢٠٠٠ شهراً لأفريقيا في الوقت الذي ترددت فيه الاحاديث حول عام أفريقيا بل وقرن أفريقيا، إلا أن الحروب لا تغادر الارض الأفريقية وقد تعود الأسباب إلى دور منظمة الأمم المتحدة نفسها

فدورها لم يكن بالشكل الذي صان واعطى الحماية الكافية لشعوب العالم ولاسيما الأفريقية من خلال ما نراه :

أولاً : في معظم الحالات التي تدخلت فيها الأمم المتحدة نجد انها فشلت في حل المشكلة سياسياً بل زادت من حدة العنف والمآسي الانسانية كما حدث في الصومال عندما ارادت بناء مؤسسات الدولة المنهارة بالقضاء على احد اطراف الصراع الجنرال محمد عيديد ومن ثم تسببت في موت الكثير من المدنيين الصوماليين والقوات الدولية.

ثانياً : إن الأمم المتحدة سبق لها التدخل اثناء الحرب الباردة من خلال اتخاذ الكثير من القرارات التي تدين سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بوصفها تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، لذلك اطلقت الأمم المتحدة الجيل الثاني من عمليات حفظ السلام والتي تستند إلى الفصل السابع بعدما كانت عمليات حفظ السلام تتم في نطاق الفصل السادس فافقدها ذلك صفة الاجراء القسري(١٧).

ثالثاً : إن الأمم المتحدة فشلت في نشر قواتها في الوقت المناسب بسبب عجز مواردها المالية، فمثلا استغرق وصول الفرقة العسكرية الاولى لحفظ السلام في موزمبيق اربعة اشهر، وقد أرسل مجلس الامن إلى الصومال نصف القوات التي طلبها محمد سحنون ممثل الامين العام والتي وصلت بعد ستة اشهر وقد عملت القوات المرسلة إلى الصومال بشكل منفرد وكأنها مرسلة في حملة وطنية وتحت قيادة مستقلة على الرغم من أنها تعمل تحت اسم الأمم المتحدة(١٨).

رابعاً : إن الأمم المتحدة لم تستطع الاعتماد على اغنى دولة للحصول على الدعم المالي لقواتها على الرغم من أن الكونغرس الامريكي قد اقر دفع رسوم عضويتها، إلا أن الأمر اتضح من خلال الشكوى المقدمة من قبل موظف كبير في الأمم المتحدة من (أن الدول الاعضاء في المجلس تمنح الامانة تفويضاً دائماً لكنها ترفض منحها الوسائل الكفيلة بتطبيقه، فالكثير من القوات في سيراليون تفتقد دائماً إلى المعدات الأساسية مثل شبكات الاتصال والخوذات على سبيل المثال، لذا انتهكت قوات المتمردين اتفاق السلام بعدما شعرت بهذه الفوضى)(١٩).

خامساً :أما منظمات الاغاثة الدولية فإنها ربطت ما بين تقديم مساعداتها الانسانية للدول التي تعاني الكوارث والمجاعات والتي هي من صنع الانسان وبين حرية حركة هذه المنظمات فترك هذا اثره في خلخلة افكار الدول الأفريقية وقيمها ولاسيما عند مطالبة هذه المنظمات للدول بتغييرات هيكلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٠].

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية لإدارة الصراعات الإثنية داخل القارة في ضوء التدخل الإقليمي والدولي

من أجل صياغة مشاهد مستقبلية لكيفية ادارة الصراعات الإثنية داخل القارة الأفريقية يتوجب أن لا نغفل مسألة في غاية الاهمية وهي تأثير التدخل الإقليمي والدولي في تأجيج النزاعات الإثنية وتصعيدها إلى حرب اهلية داخلية أو تخفيض حدتها للقضاء عليها وهو الخيار الذي لا يمكن أن يتحقق فمع وجود النزاعات الإثنية داخل القارة الأفريقية سوف تستطيع القوى الاقليمية والدولية من تنفيذ استراتيجياتها داخل القارة الأفريقية .

لاسيما مع انعدام الترابط العرقي واللغوي في اغلب الدول الأفريقية فادى ذلك إلى عدم صهر ودمج العناصر المتعددة لغويا وثقافيا وقوميا في بوتقة واحدة وبالتالي حال دون خلق مفهوم المواطنة أو الولاء الواحد للدولة بدلاً من الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أو الدين وقد أدى هذا الانعدام إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية في هذه الدول من حروب اهلية وانقلابات عسكرية[٢١].

أولاً : التدخل الإقليمي

كثيراً ما تتسبب الحروب الأهلية بآثار سلبية كبيرة على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب، وبالذات من حيث إيجاد مناخ عام من عدم الاستقرار الإقليمي وهو ما يمكن أن يتخذ صورة انتقال الحرب الأهلية إلى الدول المجاورة[٢٢].

ولا يمكن أن يقتصر التدخل الإقليمي على دور دول الجوار في أعمال العنف السياسي الجارية في دولة افريقية مجاورة، فقط بل أن بعض الدول الأفريقية كانت أداة لتدخل قوى خارجية غير افريقية في أعمال العنف السياسي داخل دولة افريقية، كما عملت أوغندا مع

السودان حيث دعم كل من البلدين المعارضة المسلحة على الحدود بينهما مما أدى إلى تأزم العلاقات بينهما، فقد دعمت أوغندا الحركة الشعبية لتحرير السودان، في حين دعم السودان جيش الرب الاوغندي، ولهذا كانت أوغندا وسيط تتلقى عبره الحركة الشعبية لتحرير السودان المساعدات الأمريكية، كما وفرت معسكرات لتدريب كوادر الحركة يشرف عليها خبراء عسكريين إسرائيليين(٢٣).

وتعد إسرائيل من القوى الإقليمية التي كانت لديها مصالح كثيرة في أفريقيا، حيث بدأت إسرائيل بإقامة علاقات مع الدول الأفريقية منذ حصولها على الاستقلال من الدول الاستعمارية، حيث اتخذت الخطوات الأولية لإقامة علاقاتها بأفريقيا عن طريق المؤسسات غير الرسمية مثل (اتحاد عمال إسرائيل المنليثي) ومن ثم من خلال القنوات الرسمية من خلال إقامة قنصلية إسرائيلية في عام ١٩٥٦م عشية استقلال غانا، ولهذا بدأت إسرائيل تعزز وجودها الدبلوماسي والأمني في القارة الأفريقية ولهذا ارتفع تمثيلها الدبلوماسي في أفريقيا من (٦) بعثات عام ١٩٦٠م إلى (٢٣) بعثة عام ١٩٦١م ، ومن الناحية الأمنية شهدت المدة من ١٩٦١م إلى ١٩٦٦م توقيع إسرائيل لاتفاقيات عسكرية وأمنية مع كل من أثيوبيا وأوغندا وزائير وكينيا ورواندا وافريقيا الوسطى وتشاد(٢٤).

وقد تزعم اتجاه ترصين العلاقات مع أفريقيا هذا الاتجاه في ذلك الوقت وزيرة الخارجية الاسرائيلية (غولدا مائيرا)، وذلك لأن وجود عدد مهم من الدول الأفريقية التي تمتلك حق التصويت في الهيئات الدولية وبالأخص في الأمم المتحدة يعني إنهم يلعبون دورا مهما في تقرير تحديد عزلة إسرائيل أو تقبلها في المجتمع الدولي(٢٥).

فخلال الحرب الانفصالية التي شهدتها نيجيريا عام ١٩٧٦م وقفت إسرائيل إلى جانب الايبو الراغبين بانفصال بيافرا، ويرجع البعض ذلك إلى أنه عندما كانت الحكومة المدنية التي تشكلت من تحالف حلف حزب الشمال (حزب مؤتمر الشمال) وحزب الشرق (حزب المؤتمر الوطني)، اختلف ذلك التحالف حول مسالة إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فبينما عارضها حزب مؤتمر الشمال أيدها حزب المؤتمر الوطني ولذا نرى بان إسرائيل عملت على

تقديم المساعدة المالية و التسليحية للايبو حيث ضبطت الحكومة الاتحادية النيجيرية مراسلات متبادلة بين بعض الانفصاليين في إقليم بيافرا وبنك روتشيلد الصهيوني ودلت تلك المراسلات على أن البنك يشترك في تمويل عملية الانفصال، كما وأكدت مصادر دبلوماسية غربية بأن إسرائيل كانت تزود بيافرا بالسلاح(٢٦).

ومن التدخلات الإسرائيلية أيضاً هي تدخل إسرائيل في الصراع بين شمال السودان وجنوبه، حيث دفعت إسرائيل بعناصر استخباراتية نشطة إلى مناطق الجنوب تحت ستار تقديم العون الإنساني، بينما كان الهدف الرئيسي هو استيعاب عناصر مؤثرة من سكان الجنوب لتدريبهم والتغلغل في مناطقهم، وتلقى عدد كبير من متمردي جنوب السودان تدريباتهم في إسرائيل إذ تشير بعض المصادر إلى أن أكثر من ٢٠٠٠ عنصر من حركة التمرد في جنوب السودان تلقوا تدريباتهم في إسرائيل، ومنهم العقيد جوزيف لاقو قائد قوات الانيانيا الذي بقي في إسرائيل ستة أشهر(٢٧).

المتغير الدولي

تبنت القوى الدولية المختلفة سياسات متباينة تجاه القارة الأفريقية بما يتوافق مع طبيعة المصالح والتطلعات التي تحرك سياسة كل قوة منها تجاه القارة الأفريقية ، وكانت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها القوى الدولية الكبرى تجاه القارة الأفريقية في حقبة الحرب الباردة نابعة في جوهرها من ظروف المواجهة الإستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب.

وهو الحال الذي انطبق على سياسة البلجيكيين اثناء فترة استعمارهم لبعض دول القارة الأفريقية فقد قاموا بإصدار بطاقات هوية لكل الروانديين (وهي مشابهة لتلك المستخدمة في بلجيكا) أوضحت الهوية العرقية التي صنف فيها كل فرد، وإلى جانب بطاقات الهوية، ومع استمرار البلجيكيون في تنفيذ السياسات التي نفرت الهوتو والتوتسي من بعضهم البعض بما في ذلك نظام السخرة، حيث كلف المراقبين المختارين من التوتسي بمعاقبة العمال البطيئين بدنياً، وفي هذا النظام لم يعد المزارعون الهوتو يزرعون المحاصيل لاستهلاكهم الشخصي ولكنهم كانوا مجبرين على زراعة المحاصيل التجارية لمصلحة الإدارة الاستعمارية وأدى إتباع

هذه السياسات إلى إحداث تقسيم جوهري في الثروة والسلطة استفاد منه البلجيكيون وعدد قليل من التوتسي على حساب أفراد التوتسي و الهوتو الآخرين.

وتلك التدخلات لم تنتهي بنهاية الحرب الباردة بل انها ساعدت على تدخل القوى العظمى بالنزاعات الداخلية بسهولة دون الخوف من نشوب حرب دولية خصوصا وان القيود التي وضعتها هذه القوى على نفسها وحلفائها اثناء الحرب الباردة قد زالت .

ومن تلك القوى الدولية نتناول منها:

أولاً: فرنسا :

فرنسا هي إحدى الدول الاستعمارية التي استولت على أجزاء من أفريقيا خلال مؤتمر برلين، إلا أنه بسبب الأزمة الجزائرية والأزمة التي فجرتها قررت فرنسا إنهاء استعمارها لأفريقيا إذ اعتبر الجنرال(ديغول) الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٥٨م بأن " نهاية الاستعمار أصبحت مصلحة فرنسية[٢٨].

وقد عمد الاستعمار الفرنسي في موريتانيا إلى محاباة الزنوج على حساب العرب، حيث مارست الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة المحاباة لصالح أبناء الأقلية الزنجية الموريتانية على حساب الأغلبية العربية حيث فتحت لهم ابواب التعليم في المدارس الفرنسية التي كانت تؤهلهم لتسلم المناصب الإدارية والخدمة العامة مما جعلهم يتغلغلون في كثير من المرافق المستعمرة الموريتانية ومن ثم الدولة الموريتانية بعد الاستقلال إلى درجة أن نسبتهم في الوظائف السياسية والاقتصادية كانت أعلى من نسبتهم العددية في عموم موريتانيا، وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى تعميق الفروق والخلافات العرقية بين العرب والزنوج[٢٩].

وهذا يوضح لنا حقيقة مهمة وهي أن العلاقات الفرنسية – الأفريقية كانت مصحوبة بتدخل فرنسي في أعمال العنف الداخلية في عدد من دول القارة كما هو الحال مع الكاميرون إذ شهدت بعد الاستقلال حركة تمرد قادها اتحاد شعوب الكاميرون، وكان الصراع على أشده على أراضي الباميليكي وهي اكبر جماعة عرقية في الكاميرون مما أدى إلى لجوء الرئيس اهيدجو إلى فرنسا طلبا للمساعدة فأرسلت الأخيرة خمس كتائب من الجنود وسرباً من

القاذفات المقاتلة لقمع التمرد، واستطاع القائد الفرنسي الجنرال بريان من السيطرة على الانتفاضة خلال ثمانية أشهر[٣٠].

كذلك عملت فرنسا على مساعدة الرئيس التشادي (طومبلباي) الذي قدم طلباً لفرنسا للتدخل عندما وقع تمرد في الوسط الشرقي ضد السلطة المركزية مما أدى إلى انهيار الجيش التشادي، وقد اتخذ قرار التدخل من قبل الجنرال ديغول شخصيا بعد استشارة بعض مستشاريه ودون علم الحكومة الفرنسية أو الجمعية الوطنية وذلك بسبب خوف الأوساط الحكومية الفرنسية من التورط في فيتنام ثانية .

ثانياً: الولايات المتحدة الامريكية :

لقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من استغلال مسالة إنكار حقوق الانسان في الداخل الافريقي وسيلة للتدخل واحتواء بعض دول القارة، وإن لم يكن سيؤدي إلى تداعيات منها تدخل قوة اجنبية أو إلى اندلاع حرب اهلية قد تتصاعد إلى صراع دولي ولاسيما في حالات انكار حق تقرير المصير من قبل الدول المستعمرة وحالات التمييز العنصري، فإنكار هذه الحقوق المعترف بها دولياً هي بالتأكيد مصدر للصراع المحتمل لاسيما مع انتشار رأي سياسي مفاده أن الحكومات الديكتاتورية التي تتنكر لحقوق الانسان تتسبب في الحروب والنزاعات بينما الحكومات الديمقراطية محبة للسلام وقد عبر جورج مارشال وزير الخارجية الامريكي الاسبق بالقول (أن الحكومات التي تتجاهل حقوق شعبها بشكل منتظم لا يحتمل أن تحترم حقوق دول أخرى ويحتمل أن تسعى إلى اهدافها بالقوة والقهر في الميدان الدولي)[٣١].

فكان دور الولايات المتحدة الأمريكية واضحاً من خلال النظر إلى ميزانية أثيوبيا العسكرية التي ارتفعت حسب إعلان وزير مالية أثيوبيا من (٥٠) مليون دولار إلى (٤٠٠) مليون دولار لعام ٢٠٠٨م علماً أن أثيوبيا قد ضربتها المجاعة في هذا العام كذلك الحال مع إيواء غينيا بيساو لعناصر حركة الانفصال المسلحة في منطقة (كازامانس) في جنوب السنغال والواقعة على الحدود مع غينيا بيساو مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وقيام السنغال في

كانون الأول/١٩٩٢م بقصف قواعد أعضاء الحركة الانفصالية الموجودة داخل أراضي غينيا بيساو[٣٢].

مما تقدم يمكن القول بأن تدخل القوى الدولية والإقليمية بشكل منفرد في أعمال العنف السياسي الجارية داخل إحدى الدول الأفريقية سيعمل على تعقيد المشكلة، ولذا يفضل:

أولاً: حل هذه المشكلة عن طريق تدخل مشترك يتم عن طريق الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً) أو المنظمات الأفريقية الفرعية الأخرى وضمان عدم تدخل الدول الخارجية إلا في إطار تقديم المساعدات المالية أو الاقتصادية .

ثانياً: لقد اصبحت التعددية الحزبية عامل تقسيم في أفريقيا وتجزئة واثارة للصراعات الإثنية والعرقية ،فالقضية اصبحت ما فوق الإثنية والعرقية ولكنها مسالة قيادة لا تأخذ المصلحة بنظر الاعتبار فليس هنالك شيء موروث يتعلق بالانقسامات الإثنية، خاصة أن الصراع يحصل عندما تتسيس هذه المسالة والنخب السياسية هي التي تقوم بعملية التسييس في سعيها للحصول على السلطة والدعم السياسي كما يستعملون خطر الصراعات الإثنية والعرقية لتسويغ التسلط السياسي[٣٣].

الخاتمـــــة

إذا كانت استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تمثل الإطار العام الذي تنطلق منه النظم الحاكمة في تعاملها مع مطالب الجماعات الإثنية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بمثابة الأبنية التي تتم عبرها عمليات التفاعل والتجاوب مع مطالب الجماعات .

فالنظم الحاكمة توظف السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الاغراض أو الاهداف وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فإنه لن يقدر له الحفاظ على استمراريته في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها الأمر.

من جهة أخرى نرى أن فاعلية مطالب الجماعة تعتمد على حجم الجماعة الإثنية وطموحات نخبتها ودرجة تماسكها وتركزها الإقليمي وحظ اقليمها من الغنى والفقر حيث يمكن القول أن ثمة علاقة طردية بين كل عنصر من تلك العناصر وفاعلية مطالب الجماعة الإثنية .

المصـــــــادر والهوامش

١ــ سلمان عباس الجميلي ،الحرب الأهلية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ،دراسة حالة يوغسلافيا ،أطروحة دكتوراه ،جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ،٢٠٠١، ص١٣.

٢ــ المصدر السابق نفسه ،ص١٧.

٣ــ المصدر السابق نفسه ،ص١٨.

٤ــ المادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، على الموقع الالكتروني : *www.etudiantdz.net.*

*وهم من الشعوب الحامية طوال القامة ويحترفون مهنة الرعي وتربية الماشية ، وتميزوا على العكس من الهوتو (وهي جماعة تنتمي إلى البانتو سبقوا التوتسي في القدوم إلى هذه المنطقة) بأنهم كانوا يمتلكون تقاليد حربية صارمة فضلاً عن تطويرهم لتنظيمات ومؤسسات مركزية قوية.

٥ــ حمدي عبد الرحمن حسن ، دراسات في النظم السياسية الأفريقية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة الكتب الدراسية ، ٢٠٠٢ ، ص٩٣ – ص٩٤ .

6) Marie Beatrice Umutesi , Is Reconciliation Between Hutus and Tutsis Possible ? , Journal of International Affairs , Volume : 60 , No : 1 , Columbia University , p. 159 .

٧ــ علي أي مزروعي و مايكل تايدي ، القومية والدول الجديدة في افريقية ، الجزء الثاني ، ترجمة : شاكر نصيف لطيف ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٦٢ .

(٨) عدنان مراد ، المجتمعات الأفريقية : أصولها – تاريخها وشعوبها وثقافتها ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص١٨ – ص١٩ .

٩) إبراهيم محمد ادم و فاني عبد الله الفاطمي ، مقدمة حول الصراع السياسي في ساحل العاج ، مجلة دراسات افريقية ، العدد (٣٦) ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ، الخرطوم ، ص١٥٠ – ص١٥٣ .

١٠ــ سعيد الصديقي ، الدولة في عالم متغير (الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي ، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣٢.

١١ــ د. محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية :إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية ،عمان ،٢٠٠٢،ص٥٦.

١٢ــ سعيد الصديقي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٢٨.

١٣ــ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ط٢، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٨ .

١٤ــ د. محمد عاشور مهدي ،مصدر سبق ذكره ،ص ١٢٧ وينظر كذلك :محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو ظبي ،ط١ ،٢٠٠٤ ،ص١٤٣.

١٥ــ بروتوكول حول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، دليل وثائق الاتحاد الأفريقي عن حقوق الإنسان، المطابع القانونية لجامعة بريتوريا، ترجمة : مكتب صبرة للترجمة، جمهورية مصر العربية، سنة النشر بلا، ص١٥.

١٦ــ سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

١٧ــ محمد يعقوب عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

١٨ــ المصدر السابق نفسه ، ص ١٧٤.

١٩ــ مركز الدراسات الدولية ،الأمم المتحدة تفشل في اخماد النزاعات الأفريقية ،اوراق افريقية ،العدد ٤٣ السنة الثانية ،تموز ٢٠٠٠ .

٢٠ــ محمد يعقوب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ،ص١٤٣.

٢١ـــ د. علي خليفة الكواري واخرون، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ايار ٢٠٠٠، ط١،ص٩٥.

٢٢ـــ علي أي مزروعي و مايكل تايدي ، ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٥ – ص٧٦ .

٢٣ـــ منى حسين عبيد ، العلاقات السودانية – الأوغندية : دراسة في المشكلات الرئيسية ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (١٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص٧٩ .

٢٤ـــ حلمي الشعراوي ، السياسة الإسرائيلية في أفريقيا ، في مجموعة باحثين : العرب وأفريقيا ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٨٤، ص٣٢٨ – ص٣٢٩ .

٢٥ـــ عدنان العمد ، المخطط الإسرائيلي ضد تحرير أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، تشرين الأول / ١٩٧١ ، ص١٣.

٢٦ـــ دهام محمد العزاوي، التغلغل الصهيوني في مشكلة جنوب السودان، قضايا دولية، العدد (٣٢)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٢٩ – ص٣٠.

٢٧ـــ منى حسين عبيد ، الوحدة الوطنية في السودان : المشكلات و المواقف ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٧٥ .

٢٨ـــ روبير بويجتانويج ، التدخل العسكري الفرنسي في تشاد ، الاستعمار ، في مجموعة باحثين : الدول والمجتمعات في أفريقيا ، ترجمة : الياس خير ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ٢٠٠١ ، ص٢٠٣.

٢٩ـــ د. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، العلاقات العربية – الأفريقية ومستقبل الاستثمار العربي في أفريقيا ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، العدد (٨٥) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦ .

٣٠ـــ علي أي مزروعي و مايكل تايدي ، مصدر سبق ذكره، ص٥١ – ص٥٢ .

٣١ــ محمد يعقوب عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ،ص١٥١.
٣٢ــ فوزي صلوخ ، تحولات دولية في ظل العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، ٢٠٠١، ص١٥٣.
٣٣ــ ماجد محي عبد العباس ،اثر العامل الخارجي في تحديد اشكال واتجاهات النظم السياسية ومستقبلها في دول العالم الثالث ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد،٢٠٠١،ص١٦١.

Ethnic conflicts in Africa and ways to manage

Assistant professor. Dr. Kholoud Mohammed Khamis
Center for Strategic and International Studies - Baghdad University

Abstract

If the ethnic pluralism management strategies representing the general framework from which the ruling regimes in dealing with the demands of the ethnic groups, and if the political institutions as buildings which are made through interaction with and respond to the demands of the group's operations.

Systems are ruling employ as tools of public policies to achieve many of the purposes or objectives and without the system's ability to utilize public resources and use them in maintaining stability, it will not be able to him to maintain continuity in the light of what posed the alternative elites of the demands and challenges of the practices of the system and the foundations upon which the matter.

On the other hand we see that the effectiveness of the group's demands depends on the size of the ethnic group and the aspirations of its elite and the degree of cohesion and regional concentration observed territory of wealth and poverty, where we can say that there is a direct correlation between each of these elements and the effectiveness of the demands of the ethnic group.